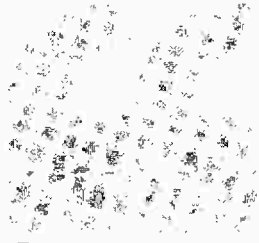

دفاعا عن البيئة

صيد غير بريء

مواطنون لا فئران !

العالم ليس واحدا !!

من هنا نبدأ ..

هذه التصاريح الاستثنائية ..

الحرب على الطيور !

انقراض الانسان

السياحة وحماية البيئة !

من يذبح الدجاجة ؟

دعه يمر .. دعه يصيد

الوعي الغائب بالبيئة

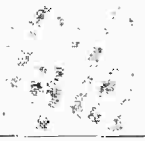

صيد غير بري

قبل عدة أسابيع قرر حارس فى حديقة الحيوان بالجيزة أنه فى حاجة إلى قرشين. . فأخذ غزالاً مصرياً نادراً تتجاوز قيمته ثلاثة آلاف جنيه، وباعه إلى أحد المحلات التى تتاجر فى طيور الزينة والحيوانات الأليفة. واتضح أن هذا المحل سبق وأن حررت له هيئة المحافظة على البيئة محضراً لاقتنائه حيوانات كالزواحف والغزلان بدون ترخيص. .

وما أقدم عليه حارس حديثة الحيوان بالجيزة، تمارسه أعلى سلطات فى الدولة دون أن يحرر لها أحد محضر مخالفة، بل ودون لوم أو عتاب!!

فقد قرأنا فى الصحف قبل أيام أن قافلة صيد سعودية تضم ٣٣سيارة مجهزة، وصلت إلى مطروح فى رحلة صيد للحبارى والغزلان بالصحراء الغربية لمدة ٢٠يوماً. وكأنما أراد محافظ مطروح

أن ينفى عن نفسه المسئولية، فقال أن رئيس الوزراء الدكتور عاطف صدقى هو الذى وافق على هذه الرحلة، على أن يقتصر الصيد على استخدام الصقور المدربة ومنع الصيد بالسلاح النارى.

وسواء كان الصيد بالصقور المدربة أو بالسلاح النارى، فمن المعروف أن الغزلان المصرية فى الصحراء الغربية هى من الأنواع النادرة القابلة للإنقراض، وهى حقيقة مسجلة فى الدوريات العالمية، ولاتوجد دولة فى العالم تحترم نفسها وتدعى أنها تهتم بالمحافظة على البيئة، تسمح بتدمير الحياة البرية فيها، مهما كان المقابل ومهما كان العائد. ولانعرف ما إذا كان رئيس الوزراء قد أعطى موافقته بعد الرجوع إلى جهاز شئون البيئة والمختصين فيه، أم بغير الرجوع إليه. ولكننا على يقين من أنه مهما تكن الأسباب والملابسات، فإن عشرين يوما من الصيد فى الصحراء الغربية كفيل بأن يقضى على الحياة البرية فيها. وسوف نكون كمن يقتل الدجاجة التى ظن أنها تبيض ذهباً.

وفى العالم كله الآن، اتجاه لوقف هذا النوع من رياضات الصيد غير البريئة التى تقضى على الطيور والحيوانات، وتحدث خللاً شديداً فى التوازن البيئى يدفع الإنسان ثمنه على المدى الطويل.. حتى فى دولة مثل إنجلترا التى تعد فيها رياضة صيد الثعالب بالكلاب من التقاليد الأرستقراطية العريقة، تثور موجة احتجاج واسعة النطاق لمنعها وفرض عقوبات على ممارسيها.

إن الوعى بأهمية الحفاظ على البيئة لايعنى مجرد مكافحة

التلوث، ولكنه يعنى ماهو أكثر من ذلك.. ومازلنا نعانى حتى الآن من الاعتداء المتكرر على المحميات الطبيعية فى البحر الأحمر بواسطة السفن والسائحين المغامرين؟!

مواطنـــــون لا فئـــــران!

لو أتيح لك أن تجوس بعض شوارع القاهرة بعد أن تهدأ حركة المرور، عندما تزداد عتمة المساء ويقل ضجيج السيارات وزعيق الأطفال والناس والباعة.. فسوف ترى حركة من نوع آخر، أكثر نعومة وإنسياباً وهدوءاً لمخلوقات صغيرة سريعة. تعبر الشوارع من رصيف إلى رصيف، تختفي تحت السيارات وفى البيوت وفى أكوام القمامة والجراجات وأماكن أخرى لا أحد يعرفها.

هذه المخلوقات الصغيرة هى جحافل الفئران والعرس التى غزت مصر وتكاثرت فيها وتوالدت وأصبحت من أهم سكان القاهرة وأكثرهم عدداً.. وباتت من العلامات المميزة التى لاينفرد بها حى دون آخر.

وطبقا لدراسة أجراها عالم ألمانى متخصص فى سلوك الحيوانات، فإن المواطن الواحد فى الدول المتقدمة يقابله فأران اثنان. وأما فى

العالم الثالث فإن لكل مواطن فى إحدى هذه الدول، ما يقابله من خمسة إلى عشرة فئران يشاركونه حق الحياة والمأوى والطعام!!

ومعنى ذلك ببساطة أن عدد الفئران فى مصر يتجاوز ٣٠٠مليون فأر، إذا كان تعداد مصر قد بلغ حوالى ٦٠مليونا وأن عدد الفئران فى القاهرة وحدها يتجاوز ٧٥ مليون فأر إذا أخذنا فى الاعتبار أن عدد سكان القاهرة يصل إلى ١٢ أو ١٣مليونا.. بواقع ستة أو سبعة فئران لكل مواطن.

ومن الواضح أن ثمة نوعا من التعايش السلمى قد نشأ واستقر بين الناس والفئران فى مصر.. وأن الجهود التى كانت تبذلها الجهات المعنية أو يبذلها الأفراد فى الماضى لمكافحة الفئران والقضاء عليها قد انتهت بمعاهدة سلام بين الطرفين.. تقضى بنودها بأن يتبادل الطرفان المنافع والمضار، وأن يترك لقطعان الفئران حق استخدام تلال القمامة والزبالة وفضلات الطعام التى يرميها سكان القاهرة، وتتركها أجهزة النظافة فى محافظتى الجيزة والقاهرة تزين الشوارع أياماً وأسابيع.

وفى ظل غياب الرقابة الصحية والبلدية على المطاعم والمتاجر ومحلات بيع الأغذية والخضروات، فإن أحداً لايعرف حجم الفاقد منها أو من الحاصلات الزراعية بصفة عامة.. ولاأحد يحذر من الأمراض والأوبئة التى تنقلها هذه المخلوقات الهادئة التى تم ترويضها وأصبحت جزءاً من العائلة المصرية وحيواناتها الأليفة.

وهناك اتجاه الآن لوقف الهجرة من الريف إلى القاهرة وإعلانها مدينة مغلقة. ولكن المشكلة التى يمكن أن تواجه مثل هذا الإجراء

هى كيف يمكن الحد من جحافل الفئران . . حتى لايحدث خلل بيئى فى التوازن بين كل مواطن قاهرى وفئرانه الخمسة أو السبعة .

هذه هى المشكلة!!

العالم ليس واحداً!!

يشاهد الناس على شاشات التليفزيون هذه الأيام أحياناً، فقرة قصيرة جدا لا تستغرق أكثر من دقيقة واحدة.. لا يعرف أحد على وجه التحديد هل هى فقرة إعلامية أم فقرة إعلانية.. لشجرة خضراء باسقة تنشطر شطرين فى البداية، لتظهر لقطات مصورة عن الدمار الذى يحيق بالطبيعة والإنسان من جراء تلوث البيئة.. ثم لا تلبث الشجرة أن تتلاقى أغصانها وفروعها فى جذع واحد، مبشرة بشعار يقول : «انه عالم واحد!».

وعندما بدأ التليفزيون فى إذاعة هذا الإعلان أو الإعلام، لم يكلف أحد نفسه عناء «تعريب» أو «تمصير» هذه اللقطات، أو تقديمها بشكل يحقق الهدف منها.. وهو إيقاظ وعى الملايين من مشاهدى التليفزيون فى مصر لأخطار الكارثة التى تهدد البيئة التى نعيش فيها... نتيجة تكدس القمامة والإسراف فى استخدام الكيماويات

والمبيدات، وازدياد الأخطار الناجمة عن ثقب الأوزون، والتلوث الذى يصنعه الإنسان بنفسه وبما حوله على نحو يؤدى إلى تدمير الموارد الطبيعية والأجناس الحيوانية.. إلى آخر هذه المشاكل التى عانى منها العالم، والتى من أجلها تقرر عقد «مؤتمر قمة الأرض» فى العاصمة البرازيلية ريودى جانيرو فى أواخر عام ١٩٩٢.

ومن الواضح أن التليفزيون، تلقى هذه الأفلام من جهة ما من الجهات المعنية بالحفاظ على البيئة، فى إطار الحملة العالمية الراهنة، التى تريد أن تتخذ من «قمة الأرض» مناسبة عالمية لوقف تدمير الإنسان للكرة الأرضية،.. واكتفى التليفزيون بترجمتها دون أن يبذل أدنى مجهود لتقريبها إلى البيئة المصرية بكل خصائصها ومشاكلها وقذارتها وأوجه الإعتداء والتدمير الذى تتعرض له.. بل ترك الأمر للمشاهد كى يفسر الأفلام كل بطريقته، وقد ظنها البعض إعلانا عن فيلم بوليسى!

والشجرة التى تظهر فى الإعلان أو الإعلام هى شجرة أرز معمرة ترمز للعالم، توجد فى قلب المنتزه الرئيسى فى ريودى جانيرو. وخلال مؤتمر قمة الأرض كانت تلتقى تحت ظلالها وفود مئات الجماعات والهيئات الأهلية المدافعة عن البيئة.. وفى أغصانها وفروعها عُلّقت ملايين البطاقات البريدية التى بعث بها مواطنون عاديون من أنحاء المعمورة، يؤكدون فيها إلتزامهم بحب الطبيعة وحماية البيئة.. وهذا هو المفهوم من وراء لفت أنظار الأفراد العاديين إلى أن عليهم واجباً فى حماية البيئة لابد من القيام به..

أما نحن فقد قرأنا أسماء الوفد الرسمى المعتبر الذى شدّ الرحال إلى ريودى جانيرو ومعه عشرات التقارير والأفكار والمطالب التى نريد أن يساعدنا الآخرون على تحقيقها . .

أما كيف نساعد أنفسنا ونوقظ الوعى بين مواطنينا فذلك آخر مانفكر فيه!

من هنا نبدأ..

نصف المعركة ضد تلوث البيئة وضد تدمير الطبيعة تبدأ وتنتهى فى الداخل..

أى فى البيت والأسرة والمدرسة والمصنع والحقل، تحت الإلحاح المستمر، والإعلام الواعى، وكشف الحقائق، وتسجيل الأرقام عن طريق التليفزيون والراديو ووسائل الإعلام المختلفة، والجمعيات الأهلية التى تتشكل بالجهود الذاتية.. لكى يستقر فى وعى الفرد أنه مقضى عليه بالموت مرضا ثم جوعاً ثم فقرا وتخلفا إذا لم يحافظ على البيئة.

والنصف الآخر من المعركة هو فى البحث عن مصادر لتمويل المشروعات التى تساعد على الحفاظ على البيئة، وإزالة مصادر التلوث، وإيجاد الوسائل البديلة للطاقة النظيفة، وتغيير نمط الصناعات التى تؤدى إلى زيادة التلوث فى الماء والهواء.

وقد ركزنا اهتمامنا فى مصر على النصف الثانى من المعركة.. أى على الجانب الحكومى والرسمى، وعلى محاولة إقناع الآخرين بضرورة مساعدتنا تكنولوجيا وماديا لكى نحافظ على البيئة.

أما إقناع المواطنين العاديين فى كافة مجالات الحياة: من الفلاح فى حقله، إلى الموظف فى مكتبه، إلى ربة البيت فى منزلها، إلى المدير فى مصنعه، إلى سائق الأتوبيس أو السيارة.. فكل هؤلاء تركناهم يشاركون فى تلويث البيئة وتدميرها، دون أن نقول لهم كلمة واحدة عن مدى الضرر الذى يلحقونه بأنفسهم وبمن حولهم، من خلال ممارساتهم اليومية العادية التى تتم ببراءة شديدة، تنم عن جهل شديد.

ولدى جهاز البيئة فى مصر أرقام عن حجم التلوث، لو أذيعت ووضعت أمام عيون الناس وآذانهم، لعرفنا أن المسألة جد لا هزل فيها.

وإليك عينة من هذه الأرقام:

** مستوى التلوث فى القاهرة بلغ نسبة تهدد كل مواطن بالخطر، نتيجة تضاعف نسبة الدخان والعادم والرصاص فى الهواء عشرة أضعاف المعدلات المسموح بها فى العالم.

** تصل نسبة الرصاص فى الدم بين سكان القاهرة ثلاثة أضعاف أقصى درجة مسموح بها طبقا لمقاييس منظمة الصحة العالمية.. والمعروف أن زيادة هذه النسبة تؤدى إلى التخلف العقلى. وهو ما يفسر الكثير من الظواهر!

** انتشار الصناعات فى الأحياء كثيفة السكان مثل حلوان وشبرا الخيمة يعرض ما يقرب من عشرة ملايين نسمة للتلوث الصحى ويؤدى إلى خسائر فى ساعات العمل والعلاج الطبى تقدر بـ ١٣٠ مليون جنيه سنويا.

** نسبة التلوث فى بحيرات مريوط والمنزلة بسبب إلقاء الصرف الصحى فيهما، يجعلهما مصدر خطر على صحة الملايين من سكان الدلتا والساحل الشمالى.

فهل نكتفى بحضور مؤتمر قمة الأرض.. وخلاص؟!

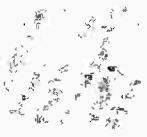

هـذه التصـاريح الاسـتثنائية..

مع بداية شهور الخريف من كل عام، يتلقى رئيس الوزراء خطابات وطلبات للحصول على تصاريح تسمح لقوافل الصيد القادمة من بعض البلاد العربية الشقيقة، بدخول مطروح إلى الصحراء الغربية أو منطقة البحر الأحمر.. لتقتل ما تبقى من الغزلان والحبارى والطيور النادرة. وتجهز على التراث الطبيعى الذى ينقرض تدريجيا فى مصر.

فهذا هو موسم الصيد والأجازات الذى تتحرك فيه قوافل الصيد العربية إلى مصر.. للحصول على تصاريح من رئيس الوزراء بالصيد فى الصحراء الغربية، داخل المحميات الطبيعية التى صدرت بشأنها عدة قوانين لحماية التراث الطبيعى والبيئة فى مصر.. ونذكر أننا سبق أن نبهنا إلى خطورة إصدار مثل هذه التصاريح الإستثنائية. وقلنا أنه مهما يكن العائد منها ماديا، فإنه لا يساوى حجم الخسارة التى تتعرض لها البيئة المصرية على المدى البعيد!!

وقد حذر الخبراء والعلماء المصريون وعلى رأسهم العالم المصرى الدكتور محمد عبد الفتاح القصاص مستشار برنامج الأمم المتحدة للبيئة، من عواقب التساهل فى منح هذه التصاريح، لأنها تعد من ناحية إنتهاكا للإتفاقية الدولية الخاصة بصون التنوع الوراثى وحماية الحياة البحرية. ولأنها من ناحية أخرى تصيب البيئة الطبيعية فى مصر بأضرار بالغة.. ولأنها من ناحية ثالثة: لماذا تكون مصر هى دائما «الحيطة الواطية» التى يستباح القفز من فوقها؟؟

ومن اللافت للنظر أن الدول العربية الشقيقة تمنع هى نفسها الصيد والقنص لحيوانات وطيور معينة حفاظا على الحياة البرية لديها. وفى مداخل المطارات السعودية بيانات تحمل أسماء وصور الطيور التى يحرمون صيدها.. احتراما للنداءات العالمية التى تدعو لصيانة الحياة البرية وللمحافظة على التنوع البيولوجى الذى هو ميراث البشرية.. والسؤال هو: لماذا نسمح لهم عندنا بما لا يسمح لهم به فى بلادهم.. وما هى الجهات التى تعطى هذه التصاريح عن جهل أو عن عمد؟

إننا نناشد رئيس الوزراء وجهاز شئون البيئة والقائمين عليه، أن تتخذ السلطات المصرية موقفا قاطعا وصريحا لمنع قوافل الصيد التى تعيث فسادا فى الصحراوات المصرية، لتقضى على الحياة الطبيعية فيها. وأن يشمل المنع عشرات بل مئات الشباك المنصوبة على الساحل الشمالى، والتى تقوم بصيد طيور نادرة مهددة بالإنقراض تأتى إلى مصر فى مواسم الهجرة الجماعية.

وأن نأخذ قضايا البيئة مأخذ الجد مادمنا نحصل على مساعدات دولية لحمايتها!

الحرب على الطيور!

قبل عدة سنوات، أعلن الزعيم الصينى الراحل ماوتسى تونج الحرب على العصافير.. لأن الملايين من هذه الطيور الصغيرة كانت تستهلك مئات الأطنان من الحبوب.. تلتقطها من الحقول أو من صوامع الغلال. وتتسبب بذلك فى حرمان الشعب الصينى من نسبة ولو ضئيلة من طعام هو فى أشد الحاجة إليه.

وبدأت حملة واسعة.. ملايين الأفراد من الشعب الصينى، خرجت إلى الشوارع والحقول تطارد هذه العصافير، بإحداث ضجة تهشها وتمنعها من النزول. حتى تنهك من الطيران وتسقط ميتة من التعب.

ولكن السلطات الصينية اضطرت إلى وقف هذه الحملة بعد فترة قصيرة.. حين اكتشفت أن إختفاء أسراب العصافير، أدى إلى كارثة طبيعية أشد هولا. فقد انتشرت أنواع من الديدان خرجت من

شرانقها التى كانت العصافير تتغذى عليها، وغطت الأشجار والتهمت المحاصيل.. وكانت تتساقط من الأشجار على المشاة مثل المطر.

ومعنى ذلك أن تدمير البيئة والعبث بالطبيعة والإخلال بتوازنها كفيل بإحداث أضرار جسيمة لا ندرك نحن مداها على المدى القصير، وأكثر ما يدمر البيئة هو القضاء على الحيوانات والطيور التى تعيش على نباتاتها وطيورها، وتخلق التوازن الطبيعى المطلوب.

ولهذا السبب تحرم الدول المتقدمة التى تعنى بالبيئة ـ فعلا وليس بالكلام ـ صيد الطيور والحيوانات، وتضع لذلك نظما وقوانين تلتزم بها التزاما شديدا، حتى لا تنقرض الأنواع وتموت الطبيعة بفعل الإنسان.. وهذا هو السبب فى الإصرار على الدعوة إلى منع قوافل الصيد العربية، وإلى ضرورة إتخاذ موقف قاطع من جانب المسئولين وعدم السماح بإصدار تراخيص للصيد.

وقد اطلعت على تقرير هام، وضعته إحدى الهيئات العلمية فى مصر عن الخطر الذى يهدد بإنقراض البيئة وتآكل الحياة الطبيعية فيها.. حيث تتعرض أنواع عديدة من الحيوانات البرية والطيور إلى التناقص الشديد نتيجة ما يعرف بالصيد الجائر الذى يتم على أيدى قوافل الصيد العربية، ورحلات الصيد العشوائى غير المنظم الذى تقوم به بعض الشركات السياحية فى أنحاء متفرقة من مصر.

وطبقا لهذا التقرير، فإن التناقص الذى شهدته أنواع معينة من الحيوانات البرية والطيور فى مصر لا ينبغى أن يسمح بعودة رياضة صيد الحيوانات إلى مصر إلا بعد عشرات السنين. وهو ناقوس

للخطر ينبغى أن نتنبه إليه. ويلقى مسئولية كبرى على جهات عديدة تقدم التسهيلات أو تسمح بالصيد فى غير المواسم المقررة، وبكميات وأعداد تهدد بإنقراض أنواع معينة.

انقـــراض الانســـــان

الدعوة إلى الدفاع عن الحياة البرية فى مصر والمحافظة على التنوع الطبيعى فيها، أى على الحيوانات والطيور والنباتات التى تعيش فيها.. مازالت تمثل فى رأى الكثيرين ترفا لانقدر عليه، فى الوقت الذى يغيب فيه الوعى بأبسط مبادئ المحافظة على البيئة من التلوث والقذارة. وانظر إلى أكوام الزبالة حولك. وإلى الأموال التى ينفقها محافظ الجيزة مثلا فى تجديد أحجار الأرصفة ـ وليس الأرصفة نفسها ـ بدلا من رفع أطنان القمامة المكدسة فى الشوارع الخلفية!!

ولكننا لا نستطيع أن نظل صامتين إلى الأبد. لنكتشف بعد سنوات قليلة أننا قد نتعرض بدورنا للإنقراض كما تتعرض الحيوانات الأخرى.. وليس انتشار أمراض الفشل الكلوى والتهاب الكبد الوبائى وغيرهما من الأمراض المتوطنة التى اختفت من العالم إلا من مصر. بسبب الإسراف فى استخدام المبيدات الحشرية، والتلوث

الناجم عن أنواع من الأسمدة الممنوعة عالميا، أو عدم استخدام الفلاتر فى صناعة الأسمنت، وإلقاء آلاف الأطنان من السموم ومخلفات المصانع فى النيل.. غير مقدمات لعمليات تدمير واسعة النطاق، نقوم بها جميعا دون وعى لتخريب البيئة والإنسان الذى يعيش فيها.

وإذا كنا مازلنا عاجزين عن المحافظة على نظافة المدن والتجمعات السكانية الكبرى، وعلى موارد المياه التى نشرب منها، ولم نجد بعد طريقة للقضاء على البلهارسيا، وإقناع محمدين بأن يعطى ظهره للترعة.. فلا أقل من أن نترك الحياة الطبيعية المحيطة بنا على حالها.. لتخرج أو تهرب إليها الأجيال القادمة، بعد أن تكون المدن قد ماتت أو تحولت إلى أحزمة من الفقر، وعشش من الصفيح، وغابات من الأسمنت تمرح فيها الفئران والصراصير.. كما يحدث الآن فى قلب أرقى الأحياء فى القاهرة.

إننا مقبلون على وقت سوف تنفجر فيه أحشاء المدن الكبرى وعلى رأسها مدينة القاهرة.. بسبب الزحام الشديد، والفوضى الخانقة، واليأس الكامل من إصلاح المرافق وتجديدها. وسوف تحدث حينئذ هجرة مضادة من القاهرة إلى الصحراء المحيطة بها. وهو ما يحدث الآن بالفعل على نطاق ضيق. ولكنه سيحدث فى المستقبل على نطاق واسع.

وكثيرون من ذوى اليسار فى مصر أصبحوا يتجهون إلى بناء بيوتهم خارج القاهرة على حافة الصحراء، أو على امتداد الطريق بين

القاهرة والاسكندرية أو القاهرة والفيوم، أو القاهرة والإسماعيلية.. وعلى امتداد شاطئ بحيرة قارون قرى سكنية كاملة للهاربين من زحام القاهرة وتلوثها..

ولكننا لا نريد أن ندمر الحياة الطبيعية فى الأماكن التى نذهب إليها.. كما يحدث الآن على ضفاف بحيرة قارون. حيث أدت فوضى الصيد إلى قتل البط والطيور المهاجرة التى كانت تملأ سطح البحيرة.. فأصبحت مثل مستنقع من المياه الراكدة والفنادق المهجورة!!

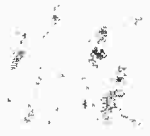

السياحة وحماية البيئة!

الإعتداءات التى تتعرض لها الحياة الطبيعية والبيئة فى مصر كثيرة.. بعضها يأتى من الخارج، وبعضها يأتى من الداخل.. بعضها يقع نتيجة الإهمال أو الجهل، وبعضها يحدث بسبب التخبط والتضارب.

وعندما وقع فى مرحلة سابقة اعتداء من بعض السفن الإسرائيلية أو غيرها على الشعاب المرجانية والمحميات الطبيعية التى تحمى الحياة البحرية فى منطقة البحر الأحمر، سارعت السلطات إلى اتخاذ إجراءات حاسمة. وطبقت القوانين على الحالات التى تم ضبطها، ووقعت عقوبات رادعة على السفن والمجموعات السياحية التى تنتهك البيئة فى مصر، والتى كانت قد اعتادت أن تعيث فى هذه المناطق فسادا وهى تعلم أنه لا رقيب ولا حسيب. فلما شددت الرقابة قلت هذه الاعتداءات إلى حد كبير.

وللعلم، فإن الأغلبية العظمى من السائحين الأوروبيين الذين يرتفع لديهم الوعى بمشاكل البيئة والمحافظة عليها، هم أكثر الناس حفاظا على الحياة الطبيعية والبيئة فى المناطق السياحية التى يزورونها. ولا يخفون إستياءهم عندما تقع أنظارهم على مشاهد التخريب المتعمد للحياة الطبيعية، وأعمال الصيد والقنص الجائر الذى يؤدى إلى انقراض الأنواع لعدد كبير من الكائنات الحية.

وتتحمل بعض الشركات السياحية مسئولية كبرى فى إغراء بعض مجموعات سياحية بالصيد العشوائى غير المنظم.. على أساس أن كل شئ مباح فى مصر. وطبقا لتقرير رسمى، فإن هناك ما يقرب من ٢٥ شركة سياحة مصرية تستأجر عددا من البرك الصغيرة بمنطقة الفيوم وبنى سويف والشرقية.. ويجرى الصيد كل يوم وأحيانا مرة أو مرتين فى اليوم الواحد، وبأعداد كبيرة تفوق المسموح به.. ولطيور نادرة مهاجرة مهددة بالإنقراض. وهو ما يخالف القوانين والنداءات العالمية للمحافظة على البيئة. وفى كثير من الأحيان فإن هذه المجموعات السياحية تكون مهمتها الصيد بغرض التحنيط والإتجار، وليس لممارسة رياضة الصيد..

وفى العام الماضى ضبطت شرطة السياحة وفدا سياحيا من مالطة، فى حوزته ١٤٩ طائرا من الطيور المهددة بالإنقراض، تم صيدها فى الفيوم بعد إنتهاء الموسم. وقد شاهدت بنفسى قبل أسبوعين المنظر الحزين لبحيرة قارون، وقد خلت تماما من أسراب الطيور التى كانت تملؤها.. والتى يفضل معظم السائحين الحضور لمشاهدتها ومراقبتها، وليس لقتلها.

ومن بين المقترحات المطروحة فى هذا الصدد، اقتراح بإنشاء شرطة لحماية البيئة، تتولى مهمة الحفاظ على البيئة والإشراف على تنفيذ اللوائح والقوانين الخاصة بها، ومراقبة أى اعتداءات أو إنتهاكات تقع سواء من جانب المواطنين أو الزائرين، مع الإهتمام بوضع اللافتات والتوجيهات التى تكفل الإرشاد إلى وسائل الحفاظ على مصادر الثروة الطبيعية والبيئة.

من يذبح الدجاجة؟

تلقيت من رئيس الإدارة المركزية لشئون البيئة فى وزارة السياحة رسالة بالفاكس، بشأن ما تتعرض له البيئة فى مصر من عمليات تدمير متعمد، بسبب الصيد العشوائى الذى أوشك أن يقضى على الحياة البرية فى صحراوات مصر، بكل ما فيها من حيوانات وطيور.. تحرم المواثيق الدولية صيدها.

ومن أغرب ما كشفت عنه هذه الرسالة، أن الجماعات الرسمية والوزير المسئول عن شئون البيئة، هو الذى يعطى للأمراء والوزراء العرب تصاريح الصيد الإستثنائية التى سبق أن أشرنا إليها.

وكانت النتيجة الطبيعية لذلك، كما تقول الرسالة، أن غزت الصحراء المصرية عشرات السيارات الجيب الفاخرة ٤×٤، ليس للذين منحوا التصاريح فحسب بل أيضا لأعداد من العاملين بالسفارات

العربية، وعشرات السيارات الأخرى من أثرياء العرب الذين حضروا عن طريق جمرك نويبع. لتتحول الصحراوات إلى مرتع وخيم للصيد الجائر الذى يدمر ما تبقى من حياة برية فى مصر.

ولاتكاد تمضى عدة أيام أو أسابيع، حتى تصبح الصحراء بعدها خاوية من أى حياة برية. تستوى فى ذلك منطقة مطروح وجنوب سيوة والواحات البحرية وجبال البحر الأحمر.. التى تمتلئ بقوافل لصيد الغزلان والقطا والماعز الجبلى.

وأغلب الظن أن المفهوم الذى يسيطر على بعض المسئولين، الذين نفترض فيهم حسن النوايا والمحافظة على الصالح العام، هو أنهم بذلك يفتحون منافذ جديدة للسياحة التى تعمل الدولة على تشجيعها بإعتبارها مصدرا للدخل.. وما المانع فى ذلك، فالصحراء المصرية واسعة، وأرض الله أوسع.. فما الضرر من صيد بضعة حيوانات وطيور برية لن تزيد أو تنقص؟؟ هكذا يظنون..

.. ولكن المؤكد أنها سوف تنقرض تماما. وحين يعود هؤلاء الصيادون فى العام المقبل، فلن يجدوا ما يصيدونه سوى الفئران والجرذان.. وسوف نكون كمن يذبح الدجاجة التى تبيض ذهبا. ولهذا السبب، فإن مصلحة مصر بيئيا وسياسيا وأمنيا أن تكون أكثر حزما فى الحفاظ على البيئة والدفاع عن تراثها الطبيعى.. وأن توضع قواعد ولوائح تنظم عمليات الصيد وتقننه وتحدد له المواسم والأعداد التى يسمح بصيدها، وتمنع كل مخالفة لذلك.

إننا نطالب الشعب بإحترام القانون، والحفاظ على النظام، والإلتزام والإنضباط.. ولكن حين تقود الدولة بأجهزتها الرسمية ومسئوليها عملية إختراق القوانين والتحايل عليها والتلاعب بها.. فما الذى يبقى للشعب ولأجياله الحاضرة والمستقبلة، غير كلمات رنانة فارغة، وشعارات جوفاء تتحدث عن الانتماء؟ ولكن أى انتماء؟!

دعه يمر.. دعه يصيد

نتحدث كثيرا فى مصر عن المحافظة على البيئة، وحماية التنوع الطبيعى، ومنع التلوث ويوجد أمام مجلس الشعب مشروع قانون لحماية البيئة يستعد المجلس لمناقشته وإقراره. كما يوجد جهاز لشئون البيئة يتبع مجلس الوزراء مهمته نشر الوعى البيئى والدفاع عن البيئة.

هذا كله حسن ومشجع.. بغض النظر عما إذا كنا فعلا، وعملا نتخذ من الإجراءات ما يحمى البيئة، ونعاقب من يعتدى عليها..

وقد سبق أن نبهنا إلى خطورة منح تصاريح الصيد فى الصحراء الغربية، وصحراء وسط سيناء، وقلنا أن قوافل الصيد العشوائى التى سمحت بها السلطات لبعض السائحين العرب قد قضت على معظم مظاهر الحياة البرية فى هذه المناطق.. وأن أنواعا عديدة من الحيوانات التى تعيش فيها معرضة للإنقراض.

ومثل هذه التحذيرات لا تذهب هباء، بل تجد لها صدى كالطبل الأجوف يخرج فى صورة تصريح من جهة مسئولة كالمجلس المحلى لمحافظة شمال سيناء، يؤكد فيه رفض منح تصاريح الصيد للزائرين العرب. وهو كلام غير دقيق، لأنه فى نفس اليوم كانت التقارير القادمة من شمال سيناء تؤكد أن ١١ وفدا من أمراء الخليج، كل وفد منهم لا تقل معداته عن ٢٤ إلى ٣٠ سيارة حصلت على تصاريح للسياحة الصحراوية من وزارة الدفاع.

ويقول المهندس عبدالله الحجاوى مدير إدارة حماية البيئة بمحافظة شمال سيناء: إن الإعتراضات التى أبداها لم تجد أذاناً صاغية. وأن هذه الأعداد من السيارات والمعدات قد أبادت آلاف الكيلو مترات من الغطاء الأخضر والنباتات الطبية تحت عجلات السيارات التى تجول فى المنطقة لصيد الغزال والأرانب البرية. وقد أوشكت هذه الأنواع أن تختفى بعد أن كانت الصحراء عامرة بها، وبأعداد كبيرة من الضباع والذئاب وطيور الحبارى.

وفى مقال نشرته «مجلة نيويوركر» الأمريكية أخيرا للكاتبة الصحفية «مارى ويفر» تحقيق صحفى شامل عن كيف تمكن هواة الصيد من دول الخليج من تدمير البيئة الحيوانية والنباتية فى باكستان؟. وتقول الكاتبة: إن طائر الحبارى الذى أعلن أنه من الطيور المنقرضة التى يحرم صيدها منذ عام ١٩٧٥، كان يجرى صيده على يد السائحين العرب بمعدل ستة آلاف طائر كل عام فى صحراوات باكستان، لأن لحمه ذو قيمة غذائية عالية.

ويبدو أن قوافل الصيد العربية بعد أن انتهت من باكستان بدأت تتجه إلى مصر بكثافة شديدة. . غير أن مسئولية هذا التدمير المتعمد للبيئة تقع على كاهل السلطات التى تمنح هذه التصاريح، سواء كانت تحت اسم السياحة الصحراوية أو غيرها، ويبدو أن أموالا كثيرة تدفع فى سبيل الحصول على هذه التصاريح. .

ولذلك لم يكن غريباً أن تعتبر مصر فى نظر الجهات الدولية المعنية بشئون البيئة، نقطة سوداء فى أفريقيا. . وبعبارة أخرى فهى أسهل دولة يمكن أن تنتهك اتفاقيات حماية البيئة فيها، وممارسة كل أنواع الصيد الجائر دون حساب أو عقاب!

الوعـــى الغائـــب بالبيئـــة

فى الخريف الماضى، زارت مصر جماعة من الشباب الأوروبى الذين يهتمون بشئون البيئة. . ذهبوا إلى منطقة الساحل الشمالى لتسجيل ورصد حركة الطيور المهاجرة فى الخريف. ولكنهم فوجئوا بشباك صيد الطيور الممتدة على طول الساحل، من السلوم غربا إلى العريش شرقا، للإيقاع بكل أنواع الطيور. . لا فرق بين الطيور التى تنصّ الإتفاقيات الدولية على تحريم صيدها لأنها مهددة بالإنقراض، أو تلك التى يباح صيدها دون قيود.

وسجل الفيلم مناظر البدو وهم يذبحون مئات من هذه الطيور، وبعضها من الأنواع النادرة التى يحرم صيدها فى كل أنحاء العالم. وتم عرض الفيلم فى أوروبا. وقامت سفارتنا فى بون بتسجيل نسخة منه وأرسلتها إلى جهاز شئون البيئة لإتخاذ اللازم.

ومن الواضح أنه لا جهاز شئون البيئة والإعتمادات الفقيرة التى رصدت له، ولا الدكتور عاطف عبيد الوزير المسئول عنه، يستطيع بمفرده أن يوقظ الوعى الغائب فى مصر بأهمية الحفاظ على البيئة فالقوانين القائمة أعجز عن أن تمنع قتل حمامة برية، أو أن تعاقب مصنعا يلوث مياه النيل، أو فلاحا يلقى بجثة حماره النافق فى الترعة، أو أناسا محترمين يلقون بالزبالة من سياراتهم فى الشارع.. أو شيوخا وأثرياء عرب يأتون إلى صحراء مطروح أو سيناء ليجهزوا على ما بقى فيها من حيوانات وطيور.. يتم صيدها وتعبئتها فى الثلاجات.. لكيلا يبقى بعد ذلك فى مصر غير الجرذان والعرس!!

ولكى نعرف مدى التخلف الذى ننعم فيه.. فإن رخصة الصيد فى مصر تمنح للصيادين أو غير الصيادين طبقا لقانون صدر سنة ١٩١٢، بينما لا تمنح رخصة الصيد فى دول العالم المتحضر إلا بعد أداء امتحان لمقدم الطلب، يثبت فيه إلمامه بأنواع الطيور والحيوانات والأسماك المسموح بصيدها وتلك التى يحرم صيدها إطلاقا، أو فى مواسم محددة.. فضلا عن أنه لا يوجد لدينا قانون يحمى الحياة البرية، ويجرم الذين يعتدون عليها.

ونحن نرى كيف يشترى بعض الآباء لأبنائهم بندقية صيد على أنها لعبة للتسلية.. يدورون بها فى الشوارع وبين الأشجار لصيد الطيور. وهو أسلوب جاهل، يغرس الإرهاب فى نفوس الأطفال ويخلق شعورا بالعداء بينهم وبين الطبيعة.. وذلك بدلا من إعطائهم منظارا مكبرا أو كاميرا للتصوير أو ورقة وقلما للرسم، يسجلون فيها جمال الطبيعة وما أبدعته يد الخالق من طيور وكائنات.

وعلى سبيل المثال فإن طائرا مثل الحدأة «الحداية» التى عرفناها فى طفولتنا قد انقرض واختفى تماماً من مصر. وحين نعلم أن ما يقرب من مليون طائر يتم صيدها سنويا بالشباك من مصر، فلا مجال للدهشة.. ومعنى ذلك أن الطريق مازال طويلا.